

أما أن الأوان للبرلمانيين أن يكفروا عن ذنوبهم

دخلنا عام 2020 ولا تزال موازنته في أدرج حكومة عبدالمهدي المستقلة ولم يتم إيجاد مخرج قانوني لإرسالها إلى قبة البرلمان بالرغم من كل الأوضاع الساخنة التي يمر بها البلد والمنطقة وبالرغم من استمرار التظاهرات والاعتصامات في بغداد والمنطقة ويزيد من حجج الجنوب، والحقيقة أن هذا الأمر غريب ومستعجب ويزيد من حجج الفجوة بين المواطن والطبقة السياسية التي تلاعبت بمقدرات البلد طوال ستة عشرة عاماً وتلاعبت وتحايلت عشرات المرات على دستور البلد الذي كتبه بانفسهم وكان هذا التلاعب عندما تكون هناك مصلحة لهم ولأحزابهم ولكن الأمر عندما يكون في مصلحة البلد والمواطن نراهم يتحججون بالدستور والقانون فهل من الصعب أن يجتمع برلماننا العتيق ويناقش قضية مصيرية وخيبرية مثل حالة الموازنة من الحكومة إلى البرلمان ويصدقون لها مخرج قانوني أو يصدون على منح صلاحية لحكومة تصريف الأعمال لحالة الموازنة اليهم بدلاً من التصويت على قانون الإدارة المالية رقم 6 لعام 2019 والذي بموجبه يريدون تدوير مبالغ المشاريع التشغيلية فقط والانفاق عليها في عام 2020 على شكل موازنة مؤقتة ويتركون الأمور الأخرى سائبة بدون حلول .

استأمل هل ان التصويت على اعطاء الصلاحية للحكومة بتقرير الموازنة هو امر مستحيل ويخالف الدستور الذي تعودوا على انتهاكه دائماً. الجواب على هذا التساؤل ان الأمر يسير ولا يوجد فيه تجاوز على الدستور فوضع البلد الحرج والتحديات الكبيرة التي يمر بها سواء كانت داخلية أو خارجية تحتم عليهم أن يتخذوا هذه الخطوة بدون تأخير، وعليهم أن يمارسوا دورهم الوطني المطلوب في انقاذ البلد من منزلق خطير خاصة في الجانب الاقتصادي حيث ان موازنة 2020 وكما هو معروف ستعمل عجزاً مالياً مرعباً لم يسبق له مثيل في تاريخ موازات البلد حيث سيتراوح العجز من 45 إلى 48 ترليون دينار وبما يعادل موازنة ايران لعام 2020 التي تفوقنا بمساحتها وتعداد سكانها واقتصادها لمرات عديدة، وهذا العجز يقارب ثلث حجم الموازنة الكلي التي تبلغ من 140 إلى 145 ترليون دينار.

المطلوب من البرلمان ان يسارع بهذه الخطوة ويعدها وحين وصول الموازنة اليه ان تتفرغ اللجان المالية واللجان الخاصة بوضع الحلول الفورية والاستعانة بالخبراء والماليين لوضع خارطة طريق مستجيبة لتجاوز الأزمة الاقتصادية المحتملة في عام 2020 واستغلال فرصة ارتفاع أسعار النفط العالمية بسبب الاضطرابات السياسية الحالية ووصول سعر البرميل الى أكثر من 70 دولاراً والتوقعات بصعوده أكثر في المرحلة المقبلة لتقليل العجز الكبير في الموازنة وعليهم التسارعة باتخاذ اجراءات كثيرة تساعد الحكومة على تصحيح الموارد المالية وتقليل العجز ومنها اتخاذ قرارات وتعليمات فورية بالازام كافة مؤسسات الدولة بضغط نفقاتها بقرار قدر ممكن لأن حالة البلد غير طبيعية والتصعيد الخطير في التطورات السياسية وخاصة بين أمريكا وايران والذي أثر وسيؤثرعلى العراق بشكل كبير جداً، والاجراء الأخرى التي يجب على البرلمان اتخاذها هو تفعيل لجان رقابية عديدة بالتعاون مع الحكومة للسيطرة على ايرادات جميع المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية وبما فيها منافذ إقليم كردستان وانهاء حالات سيطرة الميليشيات والحزب السياسية وانهاء الفساد المستشري فيها،وإذا ماتم اتخاذ هذا الاجراء بشكل صحيح فان الموارد الكبيرة التي تستدلخ الى ميزانية الدولة ستساهم بشكل كبير في تقليل حجم العجز وتقليل الكارثة الاقتصادية المرتقبة على البلد.

أقول لقد ان الأوان ان يسارع البرلمانيون للتكفير عن الذنوب الكثيرة التي اقترفوها بحق هذا الشعب المسكين والذي يغلي في ساحات الاعتصامات منذ أكثر من ثلاثة أشهر وأن يكون هناك اعتقاد دائم لمجلسهم وتمتع في الاجازات والغيابات منعاً باتاً وتكون جلساتهم علنية أمام وسائل الاعلام لكي يطلع الشعب بشكل مباشر على ممثليه ويفرز الوطني من غير الوطني وأن يسخرروا جهودهم لخدمة هذا الشعب المسكين وأن يناووا بالبد من التأثيرات والولات الخارجية التي أوصلت البلد الى هذه الحالة البائسة.

رائد الهاشمي

بغداد

من أجل العراق إنقلوا واقع التعليم

البنى التحتية لواقع مدارس بلدنا بحاجة الى مراجعة بالارام الدقيقة اذا ما قارنا عدد المدارس بعدد التلاميذ المسجلين حديثاً في كل عام دراسي فسندج مفارقة واضحة واحتياج كبير لعدد مدارس يجب ان تنجز بفترة قياسية لكن الاهدال واضع من المحافظة الاتحادية ووزارة التربية لقطاع التربية من اجل الارتقاء بواقع التعليم وتوفير بيئة ملائمة للدراسة للتلاميذ والطلبة وجعل العراق بيئة ناجحة للتعليم والتفوق العلمي وهذا يكون محل كل المشاكل التي تعاني منها المدارس التربوية في كل محافظات العراق. ما زالت بعض المدارس في القرى والأرياف في محافظات العراق طينية وإبله للسقوط وبحاجة الى رحلات مدرسية وكواد تعليمية ان من اسباب فشل التعليم في العراق كثرة ومتشعبة ومنها عدم بناء مدارس حديثة وفق التطورات العلمية لحت الطلبة على الاجتهاد والتفوق العلمي من خلال بيئة محفزة وهذا ما تتبعه اغلب الدول المتقدمة وهذا من حق كل طالب عراقي لان بلد العراق من البلدان الغنية بالثروات لكن أفة الفساد في من سرقت الثروات والخيرات لغنائم خاصة ومازال طغيان التعليم الاهلي والمدارس الاهلية على المدارس الحكومية والكل يعلم ان المدارس الاهلية هي مشاريع تجارية ربحية والايام منها فشل في الحصول على مرتبة ينسب النجاح بل تزدلت نسب النجاح مما اثر على الطلبة واولياء امورهم وظاهرة التسرب هي الأخرى التي بدأت تنفث بين اوساط الطلبة بسبب بطالة الخريجين والظروف الاقتصادية للطلبة ايضاً ساهمت بتدري التعليم والإزدواج الثلاثي للمدارس وقلّة الكوادر التعليمية ومشكلة الناهج الدراسية والقرطاسية وعدم توزيعها للطلبة من اجل استعداد للعام الدراسي مما ارقق كاهل اولياء امور الطلبة من تجهيز ابنائهم من دفاتر وقلام وغيرها من المكتبات الخارجية ومن فقهم الخاصة والقائمة تطول... قطاع التربية في العراق بحاجة الى مراجعة وتقييم في كل تشكيلات العمل من اجل النجاح واعادة مكانة التعليم في العراق بمصاف العمل المتقدمة وهذا يتطلب تراس أصحاب الكفاة والمهنية والقيادة الناجحة التي تستطيع وضع الحلول والمعالجات للمشاكل المتجددة فيقطاع هو الأهم لبناء الامم ومناقسة الدول بمجال التعليم.

أمير البركاوي

بغداد

بغداد - الزمان

كشفت عضوة اللجنة المالية البرلمانية ماجدة التميمي عن ما دار في اجتماع اللجنة يوم الخميس الماضي بحضور محافظ البنك المركزي ورئيس ديوان الرقابة المالية المدير العام لمصرف العراق للتجارة.

وقدم الحضور عن الجانب الحكومي عرضاً عن المخاطر المحتملة في حال فرض عقوبات على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومنها إمكانية إيقاف تزويد العراق بالمولد النقدي، وهو إجراء سهل اتخذته من قبل الولايات المتحدة نظراً لأن الدول لديها السيادة الكاملة على عملتها،

وهذا من شأنه التأثير سلبياً على ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار وهذا ليس للعراق خسارة سوى الذهاب إلى التعامل بعملات أخرى مما سيحتاج إلى فترة ليست بالقصيرة. مثال ذلك التحول إلى التعامل بعملة اليورو، مما يعني الدخول بمفاوضات ليست بالهينة مع البنوك الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا... الخ، إذ أن معظم البنوك العالمية لديها شروط صعبة وقبود التعامل مع العراق بوصفه بلد غير مستقر ولديه مشاكل عديدة وسينم التعامل معه بحذر شديد، فضلاً عن ان التحول إلى عملات أخرى يتطلب تغيير السلوك التجاري للبلد.

السؤال الذي يطرح نفسه هل البلد المعنى لديه الإمكانية على تزويد العراق بالكمية التي يحتاجها من العملة نقداً، إذ ان هذه الدول قد لا تتمكن هذه الإمكانية في ضخ كميات كبيرة من العملة النقدية. وقال بيان المكتب الاعلامي للجنة التميمي ان (الولايات المتحدة الأمريكية قد تذهب إلى حرمان جهات معينة في العراق من القيام بنشاطاتها أو قد تنصر حظراً للتعامل معها من قبل معظم الشركات العالمية ما لها من تأثير



ماجدة التميمي

على هذه الشركات بشكل مباشر أو غير مباشر (تحكيمها مصالح تلك الشركات مثال على ذلك حظر التعامل مع شركات معينة متخصصة بتصويق النفط العراقي). وأضاف ان (الخطر الأخر هو ادراج كيانات معينة بالخطر، هذه الكيانات قد تكون (شخصاً أو شركات أو مصارف) إذ تقدم لخرافة الاميركية قائمة باسماء محددة لحظر التعامل معهم بالدولار أو قد تقوم بتجميد اصولهم.

وهنا تشير الى اللجنة المشكلة في الامانة العامة لمجلس الوزراء ومن ضمنهم نائب محافظ البنك المركزي يتم ارسال كتب الحظر اليهم، ولابد انذاك من اتخاذ الاجراءات بحقهم وتعميم اسمائهم وفي حال عدم اتخاذ تلك الاجراءات سيؤثر سلباً على مستوى التصنيف الدولي للعراق من قبل مجموعة العمل المالي الدولية إذ تعني هذه المنظمة بتدقيق التصنيفات الخاصة بالدول وفق فترات دورية).

واشار الى ان (الاحتمال الأخر هو تقديم طلبات من قبل الجهات الدانئة للضغط من اجل تعجيل تسديد ديونهم (دول أو افراد) وبشكل فوري وهنا تشير الى ان تفعيل لجان مديون

المخاطر الجدية المحتملة لفرض العقوبات على العراق

التميمي: الحصانة متحققة لإحتياطي البنك المركزي ولكن

(28مليار دولار كديون خارجية عدا الدينون البغضخة (ديون دول الخليج) البالغة (41) مليار دولار وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من السوالية القضائية عام 2004 المادة 21 الفقرة ج منها فقد تحققت الحصانة على احتياطي البنك المركزي(العملة).

وقميا يلي نص المادة 21 والفقرة ج منها:

ممتلكات المصرف المركزي أو غيره من السلطات النقدية في الدولة. فئات محددة من الممتلكات 1- لا تعتبر الفئات التالية، بصفة خاصة، من ممتلكات دولة ما ممتلكات مستخدمة أو مزعما استخدمها المستحون بدرجة الدولية في غير الأغراض الحكومية التجارية بموجب الفقرة الفرعية (ج) من المادة 19.

ج من المادة 21 ممتلكات المصرف المركزي أو غيره من السلطات النقدية في الدولة

وإذا تكن الخطورة في الإحتياط الحكومي والودائع العراقية الأخرى فهي خاضعة للحجز بموجب المادة 19 الفقرة ج المادة 19 والفقرة ج منها :حصانة الدول من الإجراءات الجبرية التالية لصور الحكم ولا يجوز اتخاذ إجراءات جبرية تالية لصور الحكم، كالحجز والحجز التحفظي والحجز التنفيذي، ضد ممتلكات دولة ما في ما يخص لدعوى فاقامة أمام محكمة دولة أخرى إلا في الحالات التالية وفي نطاقها:

(ج) أو إذا ثبت ان الدولة تستخدم هذه الممتلكات أو تعتم استخدامها على وجه التحديد لأغراض أخرى غير الأغراض الحكومية غير التجارية، وأنها موجودة في إقليم دولة المحكمة شريطة أن يقتصر جواز اتخاذ الإجراءات الجبرية

مبالغ محجوزة لغرض تغطية استثمارات القطاع الحكومي وفالات وزارة المالية . وأكد البيان انه (لايد من دراسة الموقف والأخطار المحتملة على العراق بشكل مستفيض تمهيدا لاتخاذ القرارات السلمية ووضع الدلائل المستندة الى تحقيق مصلحة العراق أولا واخيرا وهذا ما اشارت اليه المرجعية الرشيدة في خطتها يوم الجمعة الموافق 10 كانون الثاني الجاري حينما اكدت بان العراق سيد نفسه وضرورة توفير الحياة السعيدة وان يعيش العراقي في عز وامان وكفى ما عاناه من حروب وشدائد على مختلف الأصعدة خلال عقود من الزمن فلنترتقي الاطراف المعنية الى المسؤولية الوطنية وان ننظر برؤية لتغطية الرواتب .

واضعين بنظر الاهتمام مقدار الاعتمادات المستندية والتي جلبها بالدولار والى وجود 14 مليار دولار

(خسائر فريق التحويل). ومن الجدير بالذكر ان موازنة عام 2020 ارتفعت فيها النفقات الجارية وبشكل ملحوظ فضلاً عن زيادة الاعباء التي تستحصلها الموازنة لاسيما في فقرة الرواتب إذ فترت فقرة تعويضات الموظفين من (43) ترليون في موازنة 2019 إلى (53) ترليون دينار في موازنة 2020.

وهنا ننوه الى انه لايمكن مقارنة الحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على العراق في التسعينات وكيفية ادارته وتسيير الاموال اللازمة لتسديد الالتزامات مع الوضع الراهن للعراق الذي لا يستطيع ان يتحمل هكذا صدمات، إذ يوجد فرق كبير في اعداد الموظفين ومن تم الرواتب فضلاً عن وجود شركات صناعية رابحة اذناك استخدمت ارباحها لتغطية الرواتب .

واضعين بنظر الاهتمام مقدار الاعتمادات المستندية والتي جلبها بالدولار والى وجود 14 مليار دولار



اجتماع: جانب من اجتماع اللجنة المالية بحضور محافظ البنك المركزي ورئيس ديوان الرقابة المالية

التربية تمدد إنتقال الطلبة بين المدارس

بغداد - الزمان

سددت وزارة التربية انتقال الطلبة من المدارس الخاصة إلى الحكومية ومن الحكومية إلى الخاصة لغاية 20 من شهر كانون الثاني الجاري.

ووجهت الوزارة في تعميم صادر من المديرية العامة للتعليم العام والأهلي والأجنبي إلى المديريات العامة للتربية في محافظات بغداد ، البصرة ، ذي قار ، ميسان ، واسط ، المثنى ، القادسية ، بابل ، النجف الأشرف ، كربلاء المقدسة ، ديالى) باستقبال طلبات النقل خلال فترة التمديد وفق الاجراءات المعمول بها . وذلك بسبب الظرف الراهن الذي يمر به بلدنا العزيز. يذكر ان الفترة التي كانت قد حددتها الوزارة في السابق تنتهي في 31 من كانون الأول الماضي .

وقال بيان تلقته (الزمان) أمس ان (وزارة التربية الترتيبات اللازمة لاستقبال الطلبة المنقولين ، لا سيما فيما يتعلق بتوفير المقاعد المدرسية والكتب والمستلزمات الأخرى).

كلمن حد يومه



طهران - رزاق ناصي افلت احمد بيور احد ركاب الطائرة الاوكرانية التي اسقطتها ايران من الموت بمعجزة، بعد ان تبين ان تذكرته لم تعد صالحة، ما استلزم بقاءه في مطار المنكوبة. كلمن حد يومه.

192 مشروعاً متكبناً بكلفة تصل إلى 900 مليار دينار في ديالى

النزاهة تضبط معاملات قروض دون ضمانات بمصرف حكومي

اسماء عدد من أعضاء مجلس النواب للدورة الحالية افضحوا عن ذمهم المالية للعام 2020، واوضحت الدائرة انها تلقت استمارة الذمة المالية لأربعة من أعضاء مجلس النواب للدورة الحالية، وهم كل من النواب حسين علي كريم فحجان العقباني ومويس قاسم شغاتي عبد الوحيدي، وبرهان كاظم عبد الله حسون المعنوي وفصل حسين جبار عباس العيسوي.

مجلس النواب التعديل، طبقاً لأحكام البند أول من المادة 61 والبند ثالثاً من المادة 73 من الدستور، إذ اشارت المادة 16/أول ب من التعديل إلى إلزام كل من رئيس وناخب رئيس وأعضاء مجلس النواب، فضلاً عن غيرهم من منسفي إحدى الوظائف والمناصب الرسمية كما تضمنته المادة في فقراتها الأخرى، بتقديم إقرار عن ذمهم المالية. واعلنت دائرة الوقاية في الهيئة عن

وتاهيل شبكات كهرباء (الحويش، الكحصين، الحي العسكري الأولي والثانية) التي تحمل تكلفتها إلى 1 مليارا و250مليون دينار، فضلاً عن تجهيز البات تخصصية مديرية ماء ديالى).

مشروع استثماري وتطردت الدائرة إلى (وجود 22 مشروعاً استثمارياً متكبناً، منها 12 مشروعاً نسبة إنجازها صفر بالمئة ومشروعاً ان تلك المشاريع توزعت بين كمجمعات سكنية وتجارية و5 مولات، إضافة إلى قرية مصرية وميدنتي ألعاب وبرج سباحي وحديقة نباتية ومحطات تربية أبقار ودياج).

وكشفت دائرة الوقاية في الهيئة عن إضاح رئيس مجلس النواب للدورة الحالية عن ذمته المالية للعام الجاري. وأشارت الدائرة إلى تلقيها استمارة كشف الذمة المالية الخاصة برئيس مجلس النواب للدورة الحالية السيد (محمد ركان حديد عبد الحلوسي) للعام الحالي. وكأنت الهيئة قد أفضحت نهاية العام المنصرم عن تفاصيل التعديل الأول لقانونها الناقد رقم 30 لسنة 2011 بعد إقرار

صحئين، وإنشاء مجمع سكني في الخالص وملعب سبغ لـ 2000 متفرج في جديدة الشط، كما شملت تلك المشاريع تاهيل عدد من مشاريع الماء ونصب جمعات مائية، ومد شبكات الماء الصناعي، إضافة إلى إنشاء محطات رفع ومد أنابيب ناقلة وشبكات مجاري مياه الأمطار). وأضاف الماشرع ان (من بين تلك المشاريع إنشاء ثلاثة جسور، وفتح وإكساء شوارع في عدد من الأحياء، وتاهيل الشبكة الكهربائية، وتنفيد خط 33كف، ومد كابل ضوئي، وتقوية بث الدارة اللاسلكية لمواقع في عموم المحافظة، إضافة إلى بناء مدارس جديدة وهم وإعادة بناء أخرى، وإنشاء بنائات لعدد من الدوائر الحكومية وبناءة الأقسام العلمية لتلك الطب البيطري وأقسام داخلية في جامعة ديالى).

ويبدت ان (أبرز المشاريع التي تحقت فيها قضايا جزائية هي مشاريع إنشاء مجمعين سكنيين في العالمية والكاطون، وإنشاء المخر الثاني قرب الجسر الحديدي وجسر بهرز، ومشروع مجاري حي الضباط الثانية بكلفة 12 مليار دينار لكل منهما،

القانونية المناسبة). وكشفت دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة العامة عن المعلومات الخاصة بالمشاريع المتكبة في محافظة ديالى: بناء على توصيات الفريق التحقيقي المركزي المؤلف لتابعة تلك المشاريع. وأشارت الدائرة في بيان أسس إلى ان (الفريق قام برصد 92مشروعاً متكبناً في محافظة ديالى، بلغت كلفتها الإجمالية نحو 900 مليار دينار، فيما بلغ عدد المشاريع التي لها العناية الكافية لإستحصال المبلغ 106 مشروعاً، مبنية أنه تم فتح قضايا جزائية في 40 مشروعاً، وأن شبكات الفساد والمخالفات المالية والإرابة شابت 67 مشروعاً، إضافة إلى وجود 24 مشروعاً كانت نسبة إنجازها صفر بالمئة).

مشاريع متوقفة واكدت ان من المشاريع المتكبة والمتوقفة مشروع إنشاء مستشفى من قبل إحدى الشركات الأسترالية. و4 صالات عمليات في مستشفى بعقوبة التعليمي، فضلاً عن إكمال المرحلة الثانية من مستشفى الحروق ومركز تخصصي للاسنان، وبناءة الأمراض الصدرية والتفخسية، ومركزين

بغداد - الزمان أعلنت هيئة النزاهة العامة عن ضبط اصل معاملات منح قروض وهمية بدون ضمانات في أحد المصارف الحكومية في محافظة بابل. دائرة التحقيقات في الهيئة ان (فريق عمل من محققي شعبة الضبط والتحرر في مكتب تحقيق بابل، انتقل إلى احد فروع المصارف الحكومي في مدينة الحلة، وتمكن من ضبط اصل معاملات تم تزويجها؛ لغرض منح قروض وهمية بدون ضمانات، مبنية ان التحقيقات الأولية كشفت ان المصرف لم يستحصل مبلغ مليار و334 مليوناً و209 الف دينار. وأضافت الدائرة ان (المصرف لم يبذل العناية الكافية لإستحصال المبلغ المتكبر؛ نتيجة القروض التي صابت عملية منح القروض من قبل بعض الموظفين المسؤولين عن منحها، فضلاً عن ان بعض المقترضين هم من ذوي مسؤولية شعبة القروض من (المصرف)، وبينت انه تم تنظيم محضر ضبط اصولي بالمضبوطات في العملية التي نفذت بموجب مذكرة قضائية، وعرضه على السيد قاضي التحقيق المختص؛ لاتخاذ الاجراءات

رئيس التحرير: سعد البرزاق
 Edtior- in chief: Saad Al Bazzaz
 رئيس تحرير الطبعة الدولية: فاتح عبد السلام
 رئيس تحرير طبعة العراق: أحمد عبد المجيد
 Published in Baghdad - London - Manama
 Founder: Saad Al Bazzaz 10 - 4 - 1997
 Printed in Baghdad and London
 عنوان مكاتب بريطانيا: 18 - 20 Dailing Road , Hammersmith, London, W60 JB
 Tel: +44(0)20 8563 1000
 E-Mail: postmaster@azzaman.com
 العنوان الإلكتروني: www.azzaman.com
 الطبعية الدولية: طبع في لندن وتوزع في أوروبا وشمال أفريقيا
 طبعية العراق: بغداد - البتاوين - محلة 101 - رزاق 71 - مبنى 28
 الطبعية: شركة الانس للطباعة والنشر - البريد الإلكتروني: anaas_designer@yahoo.com
 هاتف مدير الاعلانات: +964(0)7722298638
 مكاتب ومراسلون: باريس - برلين - بروكسل - نيويورك - روما - أنقرة - دمشق - القاهرة - تونس - الدار البيضاء - الجزائر - رام الله - نواكشوط - الخرطوم - طرابلس - بيروت - دبي - عمان